

أسباب موافقات المتكلمين لأهل السنة في مسائل الاعتقاد

د . سليمان بن عبد العزيز الراجحي

الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

salrbaie@qu.edu.sa

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير الخلق وخاتم النبيين والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد؛

فإن من سمات وخصائص العقيدة الصحيحة، وهي عقيدة أهل السنة والجماعة، أنها موافقة للفظرة السليمة وللعقل الصحيح، لاعتمادها على المصادر المعصومة وهي القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية، والتلقي عنهما وفق منهج صحيح في الاستدلال، ولهذا تحمل هذه العقيدة أسباب وعوامل التأثير في المخالفين، وفي المقابل فإن من سمات العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة التناقض والاختلاف وعدم الاطراد المنهجي والعلمي، بما أوقع أصحابها في الشك والحيرة والاضطراب؛ ومن ثم كانت - هذه العقائد المخالفة، وما زالت - تتضمن الأسباب والعوامل التي تحمل معنيتها إلى مخالفتها.

وفي هذا البحث محاولة لاستقراء ودراسة لأبرز أسباب موافقات المتكلمين لأهل السنة في مسائل الاعتقاد، سائلاً الله تعالى التوفيق والسداد.

## أهداف البحث:

- 1- استقراء أهم العوامل التي جعلت من عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة مؤثرة.
- 2- دراسة وتحليل أثر تلك السمات في موافقات المتكلمين لعقيدة أهل السنة.

## منهج البحث:

يطبق البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي. فبالمنهج الاستقرائي يتم تتبع أبرز الأسباب في موافقات المتكلمين لأهل السنة، وبالمنهج التحليلي تتم دراسة ما تم

استقراؤه من سمات.

### الدراسات السابقة:

توجد رسائل ودراسات كثيرة في رصد سمات عقيدة السلف ونقد عقائد المخالفين، لكنني لم أقف على دراسة تتناول أسباب موافقة المتكلمين لأهل السنة في أصول الاعتقاد.

### خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهرسين للمصادر وللموضوعات.

ففي المقدمة تعريف بالموضوع، وبيان لأهم أهدافه، والمنهج المعتمد فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

وأما المباحث فعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: الفطرة السليمة

المبحث الثاني: قوة الدليل

المبحث الثالث: موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح

المبحث الرابع: عناية أهل السنة بالقرآن والسنة وآثار السلف

المبحث الخامس: المناظرات

وفي الخاتمة ثبت بأهم النتائج، ثم فهرسان للمصادر وللموضوعات.

## المبحث الأول

## الفطرة السليمة

خلق الله - عز وجل - الإنسان فأحسن خلقه إحساناً متكاملًا يشمل الظاهر بتمام خلقته واعتدالها كما قال - تعالى -: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۝٦﴾<sup>(1)</sup> الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ ۝<sup>(1)</sup>، وبمنحه قوى حسية؛ قال - سبحانه -: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝<sup>(2)</sup>، والباطن بقوى معنوية كالفطرة والعقل يوجه بهما قواه فيدرك منافعه؛ قال - سبحانه - ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝<sup>(3)</sup>، وإحسان الظاهر وإصلاح الباطن متلازمان؛ فلا نفع لجسد بلا عقل صحيح وفطرة مستقيمة، ولا تأثير كاملاً لعقل دون خلق سويٍّ بجواس نافعة، قال - تعالى - ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لَرَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝<sup>(4)</sup>.

إن خلق النفس الإنسانية مجبولة على قبول الحق والاذعان له والطمأنينة به، بما تظهر آثاره في العبادات والسلوك، هو المقصود بالفطرة السوية؛ (ولو بقيت الفطر على حالها؛ لما آثرت على الحق سواه؛ ولما سكنت إلا إليه؛ ولا اطمأنت إلا به؛ ولا

(1) سورة الانفطار: 6-7.

(2) سورة البلد: 8-9.

(3) سورة النحل: 78.

(4) سورة النحل: 76.

أَحَبَّتْ غَيْرَهُ (1)؛ لأن فيه سكونها وأمنها، فالهداية إلى التوحيد - وهو أصل الحق - منزع الفطرة الذي جُبلت عليه فلا تتبغى عنه بدلاً ولا تريد إلى غيره تحويلاً؛ ولهذا كان من دعاء عباد الله الموفقين للحق: ﴿رَبَّنَا لَا تَزِعْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (2).

إن الفطرة السليمة أساس قبول الحق واتباعه والإيمان به، والعقل مميّز للحق من الباطل، والشرع مفصّل لهما وموجب للتكليف؛ ف(الله - سبحانه - منح عباده فطرةً فطرهم عليها لا تقبل سوى الحق ولا تؤثر غيره لو تُرِكَت، وأيدها بعقول تفرّق بين الحق والباطل، وكملها بشرعة تُفصّل لها ما هو مستقر في الفطرة وأدركه العقل مجملاً؛ فالفطرة قابلة والعقل مُزكّ والشرع مُفصّل لما هو مركز في الفطرة) (3).

والفطرة في اللغة (4) تدور حول معاني الشق، وخلق الشيء وإيجاده وابتدائه. ويُراد بها في الاصطلاح العام: قبول الإسلام (5)، يقول - سبحانه -: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (6)، وفي الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ( كلُّ مولود يُولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه، أو يُنصرانه، أو يُمجسانه ... ) (7).

(1) مدارج السالكين، لابن القيم، 437/3.

(2) سورة آل عمران: 8.

(3) الصواعق المرسلّة، لابن القيم، 1277/4.

(4) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، 510/4 مادة (فطر).

(5) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 410/8.

(6) سورة الروم: 30.

(7) رواه البخاري ح (1385)، ومسلم ح (2658).

ومن أسباب موافقات المخالفين من الفرق الكلامية للعقيدة الصحيحة - عقيدة أهل السنة والجماعة - الفطرة السوية؛ فإن ( الفطرة التي فطر الله عليها عباده، والعلوم الضرورية التي جعلها في قلوبهم، تُوافق ما أخبر به الرسول...؛ فالمعقول الضروري - الذي هو أصل العلوم النظرية - موافق للأدلة الشرعية مصدق لها، لا مناقض معارض لها (1).

ففي توحيد الربوبية تتعدد دلالات الفطرة على وجود الله؛ ولهذا ( لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفضورة على الإقرار به أعظم من كونها مفضورة على الإقرار بغيره، كما قالت الرسل - عليهم السلام، فيما حكى الله عنهم -:

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أِنِّي لَآلِهَةٌ شَكَ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنَّا لَبَشَرٌ مِّثْلُكُمْ تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾ (2) (3)، ومن الشواهد الدالة على فطرية توحيد الربوبية، أن النفوس السوية تقرّ بأنه لا أحد من الخلق إلا وهو يحتاج لمولاه اختياراً أو اضطراراً، فالمخلوق العاقل، بل وغير العاقل، لا يمكن أن يجد في نفسه اضطراراً وحاجة إلى ربه ليعطيه حاجته أو ليؤمنه من مخافته إلا وهو مقرّ بوجوده؛ فإذا كان شعور المخلوق بحاجته إلى ربه ضرورياً لا مدفع له؛ فشعوره بالإقرار به أولى لجهة الضرورة (4). يقول الله - سبحانه -:

﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّكَانَ لِمَ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ ۗ

(1) درء التعارض، لابن تيمية، 312/5. وانظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم، 280/1.

(2) سورة إبراهيم: 10.

(3) شرح الطحاوية، لابن أبي العز، ص 25-26.

(4) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 38/8.

كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١﴾.

ولقد دل الدليل على أن الفطرة من طرق معرفة الله والإيمان بوجوده إذا سلمت من التغيير، كما في الحديث السابق وهو قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ( كل مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه أو ينصرّانه أو يمجسانه... )؛ فإن الحق الذي جُبلت عليه النفوس، الإقرار بوجود الله ومعرفته بدلائل الاضطرار إليه، ومن ثم الاستعداد لطاعته بمجرد ورود الدليل النقلي لكونه شرط التكليف<sup>(2)</sup>، ومن ظواهر دلالة الفطرة على الربوبية، أن الله -تعالى- جعل أول واجبات المكلفين الإقرار بتوحيده وإخلاص العبادة له، ولو لم يكن الإقرار بتوحيد الربوبية فطرياً لأمر به قبل الأمر بالعبادة، وتوحيد العبادة يقتضي الإيمان بالربوبية إذ هو مترتب عليها<sup>(3)</sup>.

والفطرة السوية السليمة سبب لموافقة المعتقد الحق في توحيد الألوهية؛ لأن القلوب مفطورة على حبّ الله -عز وجل- والانقياد له؛ فإذا كانت معرفته حصلت بالفطرة، فإنها سبب في محبته ووجوب طاعته وإخلاص العبادة له، ولئن كان متمتعاً في الفطرة أن يكون للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال؛ فيمتنع في الفطرة - كذلك- أن يكون ثمة إلهان يُقصدان بالعبادة والمحبة؛ فالتمانع الأول تمنع في الإيجاد والأفعال، والتمانع الثاني تمنع في العبادة والطاعة<sup>(4)</sup>، والشواهد السمعية والعقلية على دلالة الفطرة على توحيد الإلهية -غير هذا- كثيرة<sup>(5)</sup>.

كما أن الفطرة السليمة سبب لموافقة المعتقد الحق في الأسماء والصفات، من

(1) سورة يونس: 12.

(2) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 247/5.

(3) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 130/3.

(4) انظر: منهج الاستدلال على أصول الاعتقاد عند أهل السنة، لعثمان حسن، 216/1.

(5) انظر: الفطرة، لعلي القرني، ص 247.

حيث ( إن في الفطرة الإقرار بالكمال المطلق الذي لا نقص فيه للخالق )<sup>(1)</sup>، وفي المقابل، فإن الفطرة السليمة مانعة من تعطيل الأسماء والصفات؛ لأن الفطرة مجبولة على الإقرار والاعتراف بأن الذي تلجأ إليه، موصوف بصفات الكمال التام، منزّه عن ضدها من صفات النقص<sup>(2)</sup>، وإثبات الكمال ونفي النقص عقيدة ( مستقرة في فطرّ الناس؛ تعلمها قلوبهم علماً فطرياً ضرورياً )<sup>(3)</sup>.

ومن نماذج دلائل الفطرة السوية على إثبات أسماء الله وصفاته كثيرة، إثبات صفة العلو، فإن أجلى الأسباب الباعثة على إثباتها الفطرة؛ فالطباع مفطورة على قصد جهة العلو<sup>(4)</sup>، وفي هذا السياق يحكى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- واقعة توضيح أثر الفطرة السليمة في قبول الحق إذا أنابت لطبيعتها وتخلصت من درن الاعتقادات الطارئة، خاصة في حال الاضطراب الذي يشترك فيه الخلق في اللجوء إلى الله والاعتصام به وطلب عونه، يقول: ( فالنفاة لعلو الله إذا حَزَبَ أحدهم شدّةً وجّه قلبه إلى العلو يدعو الله. ولقد كان عندي من هؤلاء النافين لهذا<sup>(5)</sup>، مَنْ هو من مشائخهم، وهو يطلب مني حاجة، وأنا أُخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكر له، وأخّرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء، وقال: يا الله. فقلت له: أنت محقّق<sup>(6)</sup>! لمن ترفع طرفك ورأسك؟ وهل فوقّ -عندك- أحد؟ فقال:

(1) شفاء العليل، لابن القيم، 302/1.

(2) انظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، 317/1.

(3) التسعينية، لابن تيمية، 443/2.

(4) انظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، 110/1، و85/6، و: الصواعق المرسلّة، لابن القيم، 1239/4.

(5) أي من النافين لصفة العلو.

(6) أراد الشيخ إلزامه، فقلوه: أنت محقّق أي: أنت صاحب تحقيق وتدقيق كما تدّعي، فانظر إلى فعلك فإنه ملزم لك.



أستغفرُ الله! ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته، ثم بينتُ له فساد هذا القول، فتاب من ذلك، ورجع إلى قول المسلمين المستقرّ في فطرهم<sup>(1)</sup>.

وقد تكون موافقة الموافق باتباع ذوي الفطر السليمة؛ (ف) أهل الإثبات هم أهل الفطرة السليمة من الأولين والآخرين<sup>(2)</sup>، ومن نماذج ذلك وصية الشهرستاني بدين العجائز، مشيراً إلى أن معرفة الله والإيمان به وبوجوده بطريق الاضطرار والحاجة إليه، أشد رسوخاً في القلب وتمكناً من معرفته بطريق النظر العقلي. يقول: ( فعليكم بدين العجائز فهو أسنى الجوائز. وإذا كان لا طريق إلى المطلوب من المعرفة إلا بالاستشهاد بالأفعال، ولا شهادة للفعل إلا من حيث احتياج الفطرة واضطرار الخلق؛ فحيثما كان العجز أشد كان اليقين أوفر وأوكد: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ فَلَمَّا نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ﴾<sup>(3)</sup>؛ لا جرم: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَأَلَهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(4)</sup>، والمعارف التي تحصل من تعريفات أحوال الاضطرار أشد رسوخاً في القلب من المعارف التي هي نتائج الأفكار في حال الاختيار<sup>(5)</sup>، وهكذا فعل أبو المعالي الجويني في آخر حياته؛ فإنه ( رجع إلى دين أهل الفطرة كالعجائز، وكذلك الرازي أيضاً )<sup>(6)</sup>.

(1) درء التعارض، 343/6-344.

(2) الاستقامة، لابن تيمية، م 1-2، ج 1/161.

(3) سورة الإسراء: 67.

(4) سورة النمل: 62.

(5) نهاية الإقدام، ص 4.

(6) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، 128/1.

## المبحث الثاني

## قوة الدليل

يتميز الدليل النقلي بإحكامه وتفصيله؛ قال -تعالى-: ﴿الرَّكِيْبُ أَحْكَمَتْ  
ءَايَاتُهُ وَتُرُفُّصِلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾<sup>(1)</sup>، وهذان أمران مطردان لا يوجدان في غيره،  
قال -سبحانه-: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ  
أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>(2)</sup>.

ويترتب على قوة هذا الدليل قوة تأثيره؛ لأنه يقرّر معارف الفطرة السوية  
ويخاطب العقل الصحيح ويشرع للمكلفين ما فيه سعادتهم ونجاتهم في العاجل  
والآجل، يقول الله -عز وجل-: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ  
الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾<sup>(3)</sup>. ولهذا وقع التحدي به، قال  
-جل شأنه- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا  
شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(4)</sup>.

وقوة الدليل النقلي لا يقتصر أثرها على قبول الإسلام، وإنما يشمل -كالفطر  
السليمة- موافقة عقيدة أهل السنة، ومن المفيد -هنا- الإشارة إلى شواهد الموافقة في  
الأديان لقوة دليل النقل، لتكون مدخلاً لشواهد الموافقة في العقائد، فالشاهد الأول  
يحكي تأثير الجن بالدليل النقلي بما أثمر إيمانهم، يقول -تعالى-: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ

(1) سورة هود: 1.

(2) سورة النساء: 82.

(3) سورة الإسراء: 9.

(4) سورة البقرة: 23.

أَسْمَعَ نَفَرٍ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا مَّجْبَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿١﴾، ويخبرنا القرآن الكريم في الشاهد الثاني عن تأثر بعض النصارى بالحق وانقيادهم لقوة الدليل، قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتَبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ (2).

وبالاعتد على الموافقات في العقائد وثيق الصلة بالتأثر العام، فإن الدليل النقلى غالب وظاهر على المنهج الكلامى الذى يعتمد على العقل، ففى الربوبية أثبت بعض المتكلمين فطرية معرفة الله، استدلالاً بقوله -تعالى-: ﴿الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (3)، وبقوله -سبحانه-: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أِنِى اللَّهُ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُم إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنَّا نَتَمَرَّ الْإِبْرَشْرُمَّتُنَا تَرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ (4).

واعتمد بعض المتكلمين فى تقرير وجوب إخلاص العبادة على الدليل النقلى كما فى قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ إِلَهُ وَحِيدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (5)، وقوله: ﴿وَمَا أَمْرًا

(1) سورة الجن: 1-2.

(2) سورة المائدة: 83.

(3) سورة البقرة: 22.

(4) سورة إبراهيم: 10.

(5) سورة الكهف: 110.

إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿١﴾، ويقول الله - سبحانه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (2)، ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( إنما الأعمال بالنيات ) (3)، وفي وجوب متابعة النبي - صلى الله عليه وسلم - بقول الله - عز وجل - : ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (4).

ووافق بعض المتكلمين أهل السنة في بعض مسائل الأسماء الحسنى ككونها حسنى - على اختلاف بينهم في حقيقة الإثبات - لقوله - تعالى - : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (5)، وفي أنها غير محصورة بعدد معين؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( إن لله تسعة وتسعين اسماً؛ مائة إلا واحداً؛ من أحصاها دخل الجنة ) (6).

ووافق متكلمون آخرون أهل السنة والجماعة في بعض الصفات كما في إثبات بعض متقدمي الأشاعرة الصفات الخيرية كالوجه واليدين والعينين (7)، للدليل النقلى . كما وافقت بعض الفرق أهل السنة أيضاً في باب القدر بإثباتهم مرتبة العلم؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ

(1) سورة البينة: 5.

(2) سورة الفاتحة: 5.

(3) رواه البخاري ح (1)، ومسلم ح (1907).

(4) سورة النساء: 80.

(5) سورة الأعراف: 180.

(6) رواه البخاري ح (7392)، ومسلم ح (6810).

(7) انظر: الإبانة، للأشعري، ص44، و: الإنصاف، للباقلاني، ص35.

الْكَاذِبِينَ ﴿١﴾، وثمة فرق أخرى وافقت في مرتبة الكتابة للأدلة النقلية فيها.

### المبحث الثالث

#### موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح

أنزل الله -تعالى- الكتاب والسنة يتضمنان ما تشهد العقول<sup>(2)</sup> على صحته؛ لأن الذي أنزلهما هو الذي خَلَقَهُ؛ قال -عز وجل-: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(3)</sup>، ولذا دُعي أصحاب العقول الصحيحة إلى التدبر، فقال -تعالى-: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>(4)</sup>.

وليس يعني هذا أن في استطاعة العقل معرفة تفاصيل ما جاء به الوحي، بل إنه يعجز عن إدراك بعضه؛ لكن عجزه لا يعني دعوى التعارض؛ فالوحي جاء بمحارات العقول لا بمحالاتها، أي جاء بما تعجز العقول عن إدراكه لا ما تُعلم استحالاته<sup>(5)</sup>، و) ما يُعلم بصريح العقل لا يُتصور أن يعارضه الشرع؛ بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح<sup>(6)</sup>، وأما ما زُعم فيه التناقض بينهما فمردّه إما إلى نص غير صحيح

(1) سورة العنكبوت: 3.

(2) تدور مادة العقل في اللغة على معنيين متقاربين: أولهما: الحبس؛ لأن العقل يحبس صاحبه من ذميم القول والفعل، وثانيهما: المنع؛ لأن العقل يمنع صاحبه من الوقوع في المضايق والمهالك. انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، 160/1، و: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، 69/4، و: لسان العرب، لابن منظور، 458/11، مادة (عقل).

(3) سورة الملك: 14.

(4) سورة ص: 29.

(5) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 327/7، و: مجموع الفتاوى له، 312/2، و: بيان تلبيس الجهمية له، 333/1.

(6) درء التعارض، لابن تيمية، 147/1. وانظر: النبوات له، 1091/2، و: مختصر الصواعق، للموصللي، 390/2.

أو إلى دلالة ضعيفة غير صريحة<sup>(1)</sup>، وواجب العقل أن يعرف حدوده المشروعة له في النظر والتفكير من خلال ضبطه بمنهج الاتباع الذي هو منهج أهل السنة والجماعة، وبهذا يحقق موافقته المطردة للنقل<sup>(2)</sup>.

وقد سمع المشركون الوحي فما اعترض عليه معترض بشبهة عقلية رغم توافر الدواعي وفسحة الوقت، إلا ما كان من بعضهم في وقائع معدودة<sup>(3)</sup>.

ولقد تلقى المؤمنون الوحي -مخبراً عن الله -تعالى- بأسمائه وصفاته وأفعاله، والقدر، والملائكة، والكتب، والنبين، واليوم الآخر وغير ذلك - بالتسليم والإيمان وهم يقولون كما أخبر القرآن في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمْنًا بِهٖ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>(4)</sup>، فاطمأنت به نفوسهم، وزكت به أفئدتهم، لا يمارون، ولا يجادلون، ولا يعارضون.

وإذا حاروا في شيء سألوا عنه النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان مما تطيقه

(1) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 147/1.

(2) انظر: المصدر السابق، 304/8.

(3) من ذلك فتنة بعض المشركين في عدة خزنة النار؛ فإنه لما نزل قوله -عز وجل-: ﴿عَلَيْهَا يَهْوِلُنَّكَمُ التَّسْعَةُ عَشْرُ﴾ [المدثر: 30]؛ قال أبو الأشدين كُلدَةُ بن أسيد بن خلف: "يا معشر قريش! لا فانزل الله قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَحْسَبَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَعِينَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا يَهْدِي إِلَّا لَنُورٍ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: 31]". أخرج ابن أبي حاتم عن السدي في تفسيره، 3384/10، رقم (19040). وفي قول أن صاحب هذه الكلمة هو أبو جهل. انظر: جامع البيان، للطبري، 80/19.

(4) سورة آل عمران: 7.

عقولهم أُجيبوا عنه، وإن كان مما لا تستطيع عقولهم إدراكه، أمروا بالتسليم، ومن ذلك أنه لما أخبر القرآن عن الذين يحشرون على وجوههم في قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سُوءُ مَا كَانُوا فَعَلُوا سَبِيلًا﴾<sup>(1)</sup>؛ ( قيل: يا رسول الله! وكيف يحشرون على وجوههم؟! قال: إن الذي أمشاهم على أقدامهم قادر على أن يمشيهم على وجوههم... )<sup>(2)</sup>، وإذا وقع جدل نحوها عنه، ومنه النهي عن الخوض في القدر، وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم ناساً يختصمون في القدر، يقول أحدهم: ألم يقل الله في آية كذا وكذا، ويقول الآخر: ألم يقل الله في آية كذا وكذا، فخرج رسول عليهم كأنما فُتئى في وجهه مثل حب الرمان، فقال: ( أهبذا أمرتم؟ أو: بهذا بُعثتم؟ إنما هلك من كان قبلكم بأشباه هذا؛ ضربوا كتاب الله بعضه ببعض. أمركم الله بأمر فاقبلوه، ونهاكم عن شيء فانتهاوا عنه )<sup>(3)</sup>.

وإذ استقام أهل السنة على منهج التسليم والاتباع<sup>(4)</sup>، صرفت الأهواء المتكلمين عن ذلك وصاروا يرومون إدراك ما لا تبلغه عقولهم ويُعارضون النقل بتصورات فاسدة وتحكمات لا سند لها، بما قادهم إلى عقائد باطلة متناقضة، نتج عنها شكهم وحيرة عقولهم واضطرابها<sup>(5)</sup>!

(1) سورة الفرقان: 34.

(2) رواه أحمد ح (8632)، والترمذي ح (3142)، وقال: حديث حسن، والحاكم ح (3518)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (1687).

(3) رواه أحمد ح (6845)، والترمذي ح (2133)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ح (69).

(4) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 472/16، 28، و: الصواعق المرسلية، لابن القيم، 1052/3.

(5) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 327/7.

ومع ذلك فقد كان ثمة موافقات كلامية لعقيدة أهل السنة اضطراراً؛ (فإن الله -تعالى- جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب) (1)، و(الأدلة العقلية الصحيحة من جميع الطوائف، إنما تدل على تصديق الرسول وتحقيق ما أخبر به، لا على خلاف قوله) (2)، وإن (سائر طوائف النظائر من أهل النفي والإثبات، لا يذكرون دليلاً عقلياً في مسألة، إلا والصحيح منه موافق لا مخالف) (3).

وإنما يوافق صحيح المعقول الدلائل التي جاء صريح المنقول بتقريرها؛ لأن الوحي اشتمل على جميع الأدلة العقلية على أصول الدين (4)، وإن جميع (الأدلة العقلية البرهانية المؤلفة من المقدمات اليقينية موافقة لخبر الرسول لا معارضة له) (5)، ففي توحيد الربوبية دليل التمانع الذي يقوم على أن بعض الأرباب -على فرض وجودهم- مانع لبعضهم من إنفاذ مرادهم. أي أنه على فرض وجود إلهين قادرين، وأراد أحدهما أمراً في وقت معين، وأراد الآخر عكسه في الوقت نفسه؛ فيما أن يُقدَّر حصول المرادين معاً، وإما أن يُقدَّر انتفاؤهما، وإما أن يُقدَّر حصول أحدهما وانتفاء الآخر. وهذه التقديرات ممتنعة كلها؛ لأن الأول مستلزم لاجتماع الضدين، والثاني دال على نقص في المریدين لعدم إنفاذ مرادهما، والثالث دالّ على أن من نفذ أمره فهو الطرف الغالب القوي، والطرف الذي لم يستطع إنفاذ أمره هو الطرف المغلوب الضعيف (6)،

(1) الاعتصام، للشاطبي، 396/3.

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 292/6. وانظر: التدمرية، ص148، و: منهاج السنة، 363/3.

(3) درء التعارض، لابن تيمية، 133/1.

(4) انظر: الصفدية، لابن تيمية، م1-2، ج1/295.

(5) درء التعارض، لابن تيمية، 312/5.

(6) انظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، 478/1.



ودليل التمانع قوله - تعالى - : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا ذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَعَلَىٰ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾<sup>(1)</sup>؛ فالآية تدل على امتناع تعدد الآلهة لامتناع اتصافها جميعاً بالخلق والإرادة والقدرة التي هي صفات للرب، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم<sup>(2)</sup>، فدل ذلك على أن الربوبية لا تكون إلا لله<sup>(3)</sup>.

وفي توحيد الألوهية يدلّ العقل على ما يقرره النقل من حُسن التوحيد وقبح الشرك؛ ولهذا خاطب النصّ النقلي العقل بمقاييسه الصحيحة التي منها ضرب الأمثال كما في قول الله - تعالى - : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ ۗ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(4)</sup>؛ فهو مثل ( بين الله فيه أنه لا يستوي هو وما يشركون به )<sup>(5)</sup>، ومعنى ذلك أن العبادة يجب صرفها إلى مستحقها الذي يأمر بالعدل والحق؛ القوي المتفضل وهو الله - عز وجل -، لا إلى من هو ضعيف القدرة من المخلوقين،

(1) سورة المؤمنون: 91.

(2) فصل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معاني التمانع في الآية تفصيلاً دقيقاً. انظر: منهاج السنة، 3/315 وما بعدها.

(3) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 3/255. وقد استدلل بعض المتكلمين على التمانع بقوله - تعالى - : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدَّ تَأْتِيَ الْعَرْشَ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾. [الأنبياء: 22]، وقصر دلالاته على الربوبية، وهذا خطأ؛ بل التمانع في الآية الكريمة دال على توحيد العبادة، وهو تضمن الدلالة على الربوبية. انظر في تفصيل ذلك: منهاج السنة، لابن تيمية، 3/312، و: مفتاح السعادة، لابن القيم، 2/10.

(4) سورة النحل: 75.

(5) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 14/178. وانظر: شرح العقيدة الأصفهانية له، ص118، و: درء التعارض له، 8/528، و10/154، و: شفاء العليل، لابن القيم، 1/208، و: مدارج السالكين له، 3/489، و: مفتاح دار السعادة له، 2/76.

فضلاً عما لا يقدر من الأصنام والأوثان.

وقد خاطب الرسل -عليهم الصلاة والسلام- أقوامهم بوجوب وحسن التوحيد ووسائله، والنهي عن الشرك وبيان قبحه وقبح ذرائعه، ومن ذلك قول إبراهيم -عليه السلام-، فيما أخبر عنه القرآن الكريم في قول الله -تعالى-: ﴿قَالَ اتَّعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ﴾ (٩٥) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (1)؛ ( فهذا يُبين قبح ما كانوا عليه قبل النهي وقبل إنكاره عليهم...، فلولا أن حُسن التوحيد وعبادة الله -تعالى- وحده لا شريك له، وقُبْح الشرك، ثابت في نفس الأمر، معلوم بالعقل؛ لم يخاطبهم بهذا؛ إذ كانوا لم يفعلوا شيئاً يُذمّون عليه، بل كان فعلهم كأكلهم وشربهم، وإنما كان قبيحاً بالنهي (2).

وفي توحيد الأسماء والصفات، يدل العقل الصحيح على أنه إذا كان المخلوق ذا صفات ابتداء؛ فإن الخالق يستحق الوصف بالصفات بطريق الأولى، وإذا كان للمخلوق كمال بحسبه؛ فأولى أن يُصرف الكمال المطلق والتنزيه التام من النقص إلى الخالق وصفاته (3)، وهذا مدلول قوله -سبحانه-: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (4).

وفي القدر، يوافق العقل الصحيح النقل في إثباتها؛ فإن الذي له الملك كله، ويده مطلق النفع والضرر، هو الذي له الأمر والنهي المطلقان، بحيث لا يكون في

(1) سورة الصافات: 95-96.

(2) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 681/11.

(3) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، 299/5.

(4) سورة الشورى: 11.

ملكه إلا ما شاء مما يحكم به ويريده إرادة كونية، ومن أحكم الخلق فقد أحكم التقدير والقضاء أيضاً، ومن ثم فقضاء الله - عز وجل - واقع على أتم الوجوه وأحسنها، وما يظهر من حكمة في حكمه فإنها بعض مراده، وما يخفى من ذلك فإنه راجع إلى عجز العقول عن إدراكه وما شاء الله إخفائه عن عباده؛ والله - تعالى - يقدّر الحسنات لمن يشاء من عباده بمقتضى رحمته ومحض فضله، ويقضي على من شاء بالسيئات بكمال عدله وتمام حكمته؛ فكل شيء إليه وبأمره، والخلق خلقه والأمر أمره<sup>(1)</sup>، ﴿لَا يَسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

كما يدل العقل على أن إثبات القدر لا يستلزم نسبة القبيح إلى الله؛ لأن الفعل ينسب إلى من فعله لا من قام به؛ ولأنه - تعالى - أعطى المكلفين قدرة على الاختيار؛ قال - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾<sup>(3)</sup>. والعقل دال على أن العذاب لو وقع على عبد، فهو باستحقاقه؛ فإن أعماله - وإن وقعت منه على الوجه الذي يحبه الله ويرضاه - لا تقاوم نعمة الله التي أنعم عليه في دار الدنيا، بل لو حاسبه لوقعت أعماله في مقابلة اليسير من نعمه، وتبقى بقية النعم مقتضية لشكرها، فلو عذبه، لعذبه وهو غير ظالم له<sup>(4)</sup>، ومما يفسر به قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: ( إن الله لو عذب أهل سماواته وأرضه؛ لعذبهم

(1) انظر: الشريعة، للأجري، 701/2، و: درء التعارض، لابن تيمية، 235/9، و: منهاج السنة له، 445/1، و: الاستغاثة، 465/1، و: شفاء العليل، لابن القيم، 285/1، و: طريق الهجرتين، ص120.

(2) سورة الأنبياء: 23.

(3) سورة يونس: 44.

(4) مفتاح دار السعادة، لابن القيم، 120/1.

وهو غير ظالم لهم... ( الحديث<sup>(1)</sup>).

وبكل حال، فقد أفاد أئمة أهل السنة من دلالات النصوص النقلية، أن الشبه العقلية التي تُورد على إثبات القدر وعلى غيره مما أثبتته النص الصحيح، إنما هو بسبب عدم معرفة وجوه توافق النقل والعقل عند موردها، وأن إيراد تلك الشبه دليل على الجهل بالنقل أو بالعقل أو بهما معاً.

### المبحث الرابع

#### عناية أهل السنة بالقرآن والسنة وآثار السلف

اختص أهل السنة والجماعة عمن سواهم بالعناية والاعتصام بالكتاب وصحيح السنة، كما عنوا بتتبع وآثار السلف المبينة لهما<sup>(2)</sup>. إن العقيدة الصحيحة أول معاني الحق والصراط المستقيم الذي وُصف القرآن بالهداية إليه كما في قوله تعالى:- ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾<sup>(3)</sup>، كما أنها فصلت في مثل قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالرَّبِّينَ وَعَاقَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَعَاقَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي

(1) رواه أحمد ح (21546)، وأبو داود ح (4699)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(2) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 279/3، و: درء التعارض له، 5/5، و: شرح الأصفهانية له، ص50، و: الاستقامة له، 386/1، و: بيان تلبيس الجهمية له، 245/1، و: الصواعق المرسله، لابن القيم، 834/3.

(3) سورة الإسراء: 9.

الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١﴾ الآية (1)، وقوله - سبحانه -: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَأَنْفَرِقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢﴾ (2)، والسنة الصحيحة الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وحي كما قال - عز وجل -: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٣﴾ (3)، وقال - تعالى -: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤﴾ (4).

أما مضامين عناية أهل السنة بالقرآن الكريم والسنة فيجمعها ثلاثة أمور هي:

أولاً: حفظهما، حيث تولى الصحابة - رضي الله عنهم - حفظ القرآن الكريم في الصدور، ثم قاموا بجمعه وكتابته (5)، كما حفظوا السنة وكتبوا أجزاء منها كما تلقوها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (6)، ثم سار التابعون على المنهج ذاته في العناية بالسنة الصحيحة، واعتمدوا على منهجية علمية ضابطة لتمييز الصحيح من الضعيف؛ بما يُعدّ من خصائصهم وسماتهم (7).

(1) سورة البقرة: 177.

(2) سورة البقرة: 285.

(3) سورة النجم: 3-4.

(4) سورة النحل: 44.

(5) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 1/234، و: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم، لمحمد طاهري، 2/803.

(6) انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص64.

(7) انظر كلاماً نفيساً لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في أوجه ومظاهر عناية أهل السنة والجماعة بسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - في: مجموع الفتاوى، 4/85.

الثاني: فقهما، وهو يمثل حفظاً معنوياً لهما أيضاً، يبذل الجهد في فقه معانيهما بآلية منضبطة تقوم على تفسير القرآن من المصادر المعتمدة وهي: القرآن والسنة ولغة العرب وفهم الصحابة والتابعين<sup>(1)</sup>، مع توفر المفسر على شروط التفسير العلمية بمعرفة الناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل، وتوافر الشروط المعنوية، وفي السنة بكشف معانيها بشرحها شرحاً وافياً اعتماداً على المصادر الصحيحة التي هي المصادر الآتية في التفسير، وتوافر الشروط العلمية للمشتغلين بهذا الأمر بمعرفة أحوال السند والمتن، وتحليلهم بالشروط المعنوية كذلك<sup>(2)</sup>، وبهذا حمل أهل السنة علم الوحي وبلغوه، ينفون عنه تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين.

الثالث: مركزيتهما في التلقي والاستدلال، والعمل بهما. فأهل السنة يقصرون تلقيهم العقيدة والاستدلال عليها على هذين المصدرين، والحكم على المصادر من خلالها، ويعملون بهما، ويتصل بهذه العناية عنايتهم بآثار السلف الصالح لأنها مبيّنة لهما<sup>(3)</sup>. والمقصود بالسلف هنا: الصحابة والتابعون<sup>(4)</sup>؛ فإن الصحابة أخذوا القرآن والسنة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من غير واسطة، بمنهج التسليم، فلم يقع

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص 28.

(2) انظر: شروط المفسر وآدابه، للسيوطي، ص 17، و: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، 1/143.

(3) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 4/364. وانظر كلاماً مهماً للإمام ابن تيمية -رحمه الله- في أهمية العناية بأقوال السلف، خاصة الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-، لاستقامة الدين، في: المصدر السابق، 15/152.

(4) وهذا من معاني إطلاقات لفظ السلف عند أهل السنة والجماعة. انظر في ذلك: درء التعارض، لابن تيمية، 7/134.

بينهم اختلاف في أصول الدين<sup>(1)</sup>، ثم تلقى التابعون ذلك عنهم، فكان حكم ما أخذوه في حكم ما أخذه من قبلهم<sup>(2)</sup>.

ويتأكد منهج أهل السنة والجماعة في عنايتهم بالكتاب والسنة وآثار السلف التي تمثل الإجماع المستمد منهما، باطراد الصدور عنها في كل حال، ومن شواهد ذلك موقف الإمام أحمد -رحمه الله- في محنة القول بخلق القرآن؛ فقد رد علي ممتحنيه بقوله: ( أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنة رسوله، حتى أقول به! فقال ابن دؤاد<sup>(3)</sup>: وأنت لا تقول إلا بهذا وهذا؟! فقلت: وهل يقوم الإسلام إلا بهما؟! )<sup>(4)</sup>، وقصد الإمام أحمد الاتباع الذي هو طريقة أهل السنة والجماعة، فلا يتكلم بما ليس له أصل من الكتاب والسنة، لكون العقيدة مبنية على التوقيف.

وقد أثمرت هذه العناية من أهل السنة والجماعة بالقرآن والسنة وآثار السلف، ما لم تقتصر آثاره عليهم، بل شملت المخالفين، وكانت من أسباب موافقة بعضهم عقيدة أهل السنة، ومنها ما يلي:

أولاً: أنها ربطت قلوب الموافقين بالوحي الذي وجدوا فيه من اليقين وطمأنينة النفس وسكونها.

(1) انظر: مختصر الصواعق، لابن القيم، 1596/4، و: إعلام الموقعين، له، 49/1.

(2) انظر: الإبانة، لابن بطة، 322/1، و: فضل علم السلف على علم الخلف، لابن رجب، ص64.

(3) أحمد بن أبي دؤاد الأيادي، من الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، كان رأساً في فتنة القول بخلق القرآن، توفي سنة 240هـ. انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، 81/1.

(4) البداية والنهاية، لابن كثير، 33/10. وانظر: ذكر محنة الإمام أحمد، لحنبل بن إسحاق، ص45، و: مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص436 و: الوافي بالوفيات، للصفدي، 227/6.

ثانياً: أنها جعلت عقيدة أهل السنة أساساً للصحة والصواب حتى عند المخالفين، يقول أبو الحسن الأشعري - بعد أن أعلن تحوله عن الاعتزال -: ( قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا - عز وجل -، وبسنة نبينا - صلى الله عليه وسلم -، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمسون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن حنبل - نصر الله وجهه، ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين )<sup>(1)</sup>.

## المبحث الخامس

### المناظرات

من المعاني التي تدل عليها المناظرة لغةً: تأمل الشيء والتفكير فيه وتقديره<sup>(2)</sup>. وهي في الاصطلاح: النظر بالبصيرة من الجانبين - المتناظرين - في النسبة بين شيئين - طرفي القضية التي وقع فيها التناظر - لإظهار الصواب والحق فيها<sup>(3)</sup>. وقد ميّزت الشريعة بين نوعين من الجدل - والجدل بمعنى المناظرة -، أحدهما محمود والآخر مذموم.

فالنوع الأول المحمود: ما كان لبيان الحق، وكشف الباطل، وتمحيص الأدلة؛

(1) الإبانة، ص43.

(2) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، 444/5، و: لسان العرب، لابن منظور، 215/5، مادة (نظر).

(3) انظر: التعريفات، للجرجاني، ص250، و: الكليات، للكفوي، ص849، و: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، ص678، و: كشف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، 1652/1.



لتمييز الخير من الشر والصواب من الخطأ، إلى غير ذلك من المقاصد الحسنة<sup>(1)</sup>، والأصل في هذا النوع من المناظرات الجواز؛ قال -تعالى-: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(2)</sup>؛ فإن مفهوم الآية أن المناظرة إذا توجّهت إلى مخالف فإنها جائزة، لكنها مشروطة بأن تكون بالتي هي أحسن؛ أي بالعلم والعدل، وأفاد بعض المفسرين من آية الحاجة وهي قوله -عز وجل-: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ؕ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ؕ لَأَنْفِرَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ؕ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ؕ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾<sup>(3)</sup>، أنها ( تدل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة، وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله )<sup>(4)</sup>.

وقد يُندب إلى هذا النوع من المناظرات عند الحاجة كما قال -سبحانه-: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ؕ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(5)</sup>؛ ووجهه أن الأصل تقرير التوحيد والإيمان بالشرع ودعوة المكلفين للتسليم بها والانقياد لها ابتداء دون جدل ولا مناظرة<sup>(6)</sup>، لكن ( من احتاج منهم إلى مناظرة وجدال؛ فليكن بالوجه الحسن: برفق

(1) انظر: النبوات، لابن تيمية، 621/2، و: منهج الجدل والمناظرة، للدكتور عثمان حسن، 38/1.

(2) سورة العنكبوت: 46.

(3) سورة البقرة: 258.

(4) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 286/3.

(5) سورة النحل: 125.

(6) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، 117/2.

ولين وحسن خطاب (1).

النوع الآخر من الجدل هو الجدل المذموم، وهو ما كان ذريعة إلى غايات سيئة واعتمد فيه على منهج باطل كالتلبيس والمغالطة (2)، ومن صورته جدال الكافرين في آيات الله - عز وجل - بالباطل لردّها، وهو ما ذمّه - تعالى - في قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَيُجَادِلُوهُ بِالْبَاطِلِ لِئُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ (3)، وقد بين القرآن أن صفات المجادلين جدلاً مذموماً تعود إلى الجهل والهوى والكبر؛ فقال - سبحانه -: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ۗ ثَانِي عِظْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۗ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ (4)، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَاهُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (5).

وهي المسلمون عن الجدل لغير حاجة، فضلاً أن يكون لشيء من إثارة حظ النفس على الأمر الشرعي الذي يلزم فيه القبول والانقياد، قال - تعالى -: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ۗ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ

(1) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 592/2. وانظر: معالم التنزيل، للبغوي، 90/3، و: تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، 452/1.

(2) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم، 306/1، و: روح المعاني، للألوسي، 43/24، و: منهج الجدل والمناظرة، للدكتور عثمان علي حسن، 279/1.

(3) سورة غافر: 5.

(4) سورة الحج: 8-9.

(5) سورة غافر: 56.

مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴿١﴾.

كما تضمنت السنة ذمّاً للجدل والمناظرة إذا كان ذلك لمقاصد غير سوية؛ يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ( ما ضلّ قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم قرأ: ﴿وَقَالُوا لَآءِ الْهَتَّانَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ (2) ) (3)، والمقصود بالجدل في الآية الكريمة: ( العناد، والمراد في القرآن (4): ضرب بعضه ببعض؛ لترويج مذاهبهم وآراء شيوخهم؛ أن يكون لهم نصرة على ما هو الحق، وذلك محرّم، لا المناظرة لغرض صحيح كإظهار الحق؛ فإنه فرض كفاية (5).

وقد تجنب أهل السنة الجدل بالباطل وما كان لغير نفع، وبهذا يفسّر نهيهم عنها (6)، واقتصرت مناظراتهم مع مخالفيهم على إظهار الحق رجاء موافقتهم له، وكشف الباطل لحجزهم عنه، مع قوة الحجة عند أهل السنة، وعلمهم بالأدلة، ودقة فهمهم، وعدلهم وإنصافهم، على أن أثر المناظرات ليس شيئاً واحداً في حقيقته وفيما يترتب عليه.

والمناظرات من أسباب موافقة عقيدة أهل السنة، من حيث أنها تكشف لمخالف معتقد الحق ما في معتقده من الخطأ والباطل، وتزيل عنه الشبه التي تحول بينه

(1) سورة الأنفال: 5-6.

(2) سورة الزخرف: 58.

(3) رواه أحمد ح (2218)، والترمذي ح (3253)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في تخريج أحاديث مشكاة المصابيح للتبريزي، رقم (180).

(4) أي: والمراد بجدلهم في القرآن ضرب بعضه ببعض.

(5) تحفة الأوحدي، للمباركفوري، 93/9.

(6) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، 92/2، و: منهج الجدل والمناظرة، للدكتور عثمان حسن، 224/1.

وبين الحق؛ فإذا بُيِّن له ذلك رجع إلى الصواب ووافقه، إذا تجرد له وصدق فيه. ومن شواهد ذلك بعض مناظرات شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لمخالفيه، كمناظرته مع بعض الأشاعرة في كلام الله -تعالى-؛ إذ بيّن لهم ( أنه لا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية أو عبارة...؛ فإن الكلام إنما يُضاف حقيقة إلى مَنْ قاله مبتدئاً لا إلى مَنْ قاله مبلِّغاً مؤدياً، فوافق الجماعة كلهم على ما ذُكر في مسألة القرآن...؛ واستحسنوا هذا الكلام وعظّموه )<sup>(1)</sup>.

(1) مجموع الفتاوى، 3/175-176. وانظر تمام المناظرة في: المصدر السابق، 3/160 وما بعدها.

### الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإني لأحمد الله على ما أعان ويسر من إتمام هذا البحث؛ ثم أشير إلى أبرز نتائجه فيما يلي:

1- أن عقيدة أهل السنة والجماعة هي العقيدة الصحيحة لصدورها عن الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

2- أن سمات عقيدة أهل السنة كانت من أهم أسباب موافقات المخالفين لها من المتكلمين وغيرهم.

4- أن الفطر السليمة، وقوة الدليل، وموافقة العقل للنقل، وعناية أهل السنة بالقرآن والسنة وآثار الصحابة والتابعين، والمناظرات، من أبرز أسباب موافقات المتكلمين لأهل السنة في مسائل الاعتقاد.

5- أن العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة تتضمن أسباب التحول عنها؛ فهي تعارض الفطرة السوية، وتعارض العقل الصريح، وتصدر عن محض تحكّم العقل أو الرأي أو الذوق أو الهوى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.